المحاضرة 04:

مبادئ التنمية المستدامة

إن المنهج الذي تتبناه التنمية المستدامة يقوم على مركزية الإنسان في كل عملٍ يقوم به؛ من أجل التطور الاقتصادي الذي غايته وفق المفهوم المستدام للتنمية هو الرفاهية، التي لا يمكن تحقيقها إلا بالإسهام المتزايد لرأس المال البشري في التقدم التكنولوجي في تحسين الفرص أمام التحول من الموارد النادرة إلى الموارد المُتوّفرة بكثرة، ويقوم هذا المنهج على[1]:

1. مبدأ الوعي الكوني:

إن الوعي البيئي اليوم يبرز مجالاتٍ كثيرة وجديدة لصراعاتٍ محتملة بين الدول الصناعية والدول النامية، وبين حماية البيئة والنمو الاقتصادي، وبين هذا الجيل والجيل المقبل .فليس من السهل حلُّ هذه القضايا جميعًا، بحيث أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن حلُّها أحاديًا، كما ألا تتحدد على مستوى معين، سواءً كان فرديًا أو وطنيًا، محلّيًا أو عالميًا .وبالتالي فمدخل التنمية المستدامة يتصف بتكامل حلوله في ُأفقٍ شامل للعمل المحلّي، ويأخذ بعين الاعتبار التداخلات الكونية ويتداخل ويتفاعل معها .فالتغير المناخي والمشكلات المُتعلّقة بطبقة الأوزون، وانتشار المُلوثات الخطرة بالنسبة للأوساط البحرية، والتجارة في الأنواع المُهددة بالانقراض وفي الكيماويات السامة، كلُّه قضايا أجبرت الحكومات – على الرغم من اختلافها سياسيًا واقتصاديًا – على أن

[1] محي الدين حمداني، (2009)، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة للتحديات الحاضر والمستقبل3 جراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه تخصص العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص93.

تجلس على مائدةٍ واحدة في مؤتمراتٍ عديدة للموافقة على الإجراءات ألمشتركة التي تستهدف إنقاذ ميراثها المشترك، وإنقاذ صحة البشر ورفاهية شعوبها من انعكاسات التلوث المحلّي الذي يمكن أن تكون له أسبا ب وانعكاسات شمولية تستلزم مسؤولياتٍ مشتركة وقيمًا إنسانية نتقاسمها .ولكن كل الدول والكيانات المحلّية لها تاريخها ومواردها المختلفة؛ مما يجعل المسؤوليات مختلفة؛ حيث تتحدد المسؤوليات حسب درجة تأثير البلد على البيئة؛ فالضغط ألممارس على الإرث العالمي وعلى ظروف الحياة لبقية العالم من طرف مستهلكٍ متوسط في بلدٍ متقدم هو أكبر، وهذا منذ عشريات، مما يلحقه ساكن في الدول النامية بالبيئة، والدول ذات الدخل ألمرتفِع تمارس ضغطًا أكبر من ذلك الذي تمارسه الدول ذات الدخل المنخفض، وهو ما يعني أن الدول المتقدمة مطالبّة أكثر من الدول النامية بتغيير أنماط سلوكها الاستهلاكي والإنتاجي الحالي.

إن الاعتراف بالترابط العالمي قاد حكومات الدول الغربية خلال مؤتمر" ريو دي جانيرو " سنة 1992بالتعهد بأن تكون الأولى في إقامة نمطٍ استهلاكي مدعومٍ على المدى الطويل؛ إذ أن أنماط الاستهلاك والإنتاج السائدة في الدول المُتقدمة، والاستغلال الواسع لمصادر الطاقة، جعل من المشكلات البيئية شرًا مستفحلا وكابوسًا يخيم على حياة البشرية ولا يمكن تجاهله .وما زيادُة ثاني أكسيد الكربون في الجو، والاحتباس الحراري، وتدهور طبقة الأوزون، والتصحر، والأمطار الحمضية، وبناء السدود التي تؤدي إلى قلب دورة الحياة، وانتشار الأمراض ألمستعصي علاجها، إلا جزءٌ من نتائج أنظمة الإنتاج والاستهلاك في الدول ألمتقدمة التي تعد المسؤول الرئيسي عن التلوث

العالمي وما ينجر عنه من أمورٍ بيئية تمس كل العالم والتي عمل بروتوكول" كيوتو "لسنة 1997 على التقليل منها، من خلال إلزامه للدول الصناعية – استنادًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ

–باتخاذ سياساتٍ وإجراءات تخفِّض انبعاث ستةٍ من الغازات الدفيئة والعودة إلى المستويات التي 2012، إضافًة إلى تكليف الدول النامية برصد – كانت عليها سنة 1990 ، وذلك خلال الفترة2008 أنشطة الانبعاثات في بلدا، واتخاذ إجراءاتٍ موازية لالتزامات الدول الصناعية[2].

2. مبدأ العدالة بين الأجيال:

وهو ما تشير إليه المادة الثالثة من ميثاق قمة الأرض، التي تقول :إن الحق في التنمية يجب أن يحقَّق بطريقةٍ تضمن بقسطاس تحقيق الحاجات ُالمتعلِّقة بالبيئة والتنمية لأجيال الحاضر والمستقبل.

فأجيال المستقبل إذن ينبغي أن تتاح لهم على الأقل نفس ُالقدرة على تحقيق الرفاه البشري كالجيل الحاضر، ولكن التنمية لا يكون لها معنى إذا كانت تعني أنها مستدامًة في فرص الحياة البائسة والمعوزة؛ إذ لا يمكن أن يكون الهدف هو استدامة الحرمان البشري. فالتنمية المستدامة بمفهومٍ واسع تعني العدالة في التوزيع وفي تقاسم ُالفرص الإنمائية بين الأجيال عبر الأزمنة والأماكن المختلفة .وسيكون من الغريب جدًا أن يكون الانشغال بالغًا برفاهية الأجيال ُالمقبِلة التي لم تولَد بعد، بينما تهمل معاناة فقراء اليوم؛ إذ أن التفاوت الموجود اليوم كبير لدرجة أن مواصلة شكل

[2] نادية حمدي صالح، (2003)، الادارة البيئية " مبادئ وممارسات"، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص 268.

التنمية الحالي هو إدامة تفاوتٍ مماثل للأجيال ألمقبِل[3] .فالعالم اليوم في حاجةٍ إلى نظامٍ اقتصادي أكثر عد ً لا من أجل التقليل من حدة التفاوت والحرمان؛ حيث أن مجموع دخل500 إنسان في العالم يفوق دخل[4] 416 مليون نسمة في العالم .وتستمر الفجوة في الاتساع؛ حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أنه في سنة 1960 كان دخل أغنى % 20 من سكان العالم في أغنى الدول أعلى 30 مرة من دخل أفقر % 20 من هؤلاء السكان، وفي سنة 1997 صار أعلى ب 70 مرة.ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره حول التنمية البشرية لسنة 1999 إلى أن خمس سكان العالم الذين يعيشون في الدول الأعلى دخلا يستحوذون على % 86 من إجمالي الناتج المحلي العالمي، و % 82 من أسواق الصادرات العالمية، و % 68 من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و % 74 من خطوط الهاتف، أما الخمس الأدنى دخلا الذي يعيش في أفقر الدول فلا يحصل إلا على حوالي % 10 من هذه الأشياء[5] ويعني الإنصاف:

ألفرص المتساوية: التي تتمثَّل في أن يعزى الاختلاف الموجود بين الأفراد والمجتمعات في الإنجازات الاقتصادية للناس إلى جهودهم وأفضليتهم ومبادراتهم، وليس لخلفياتهم العائلية أو طوائفهم وأعراقهم وأجناسهم أو أماكن تواجدهم، مع أن المكان أصبح أكثر ارتباطًا برفاهية الشخص حاليًا.

[3] عماد صالح سلام، (2002)، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي، الامارات، ص

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(2005)، تقرير التنمية البشرية لعام 2005 ، النسخة الإلكترونية، ص5

[5] .الأمم المتحدة، (2002)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقُّعات البيئة العالمية3 -، المنظور في الماضي والحاضر .والمستقبل، عالم الترجمة (إكزاكتا) ومؤسسة التاكا للترجمة الفنية، البحرين،2002 ، ص24.

إن ثمة نهج متميز وهو التركيز على طبيعة عدم المساواة في الُفرص الُمتعددة والأبعاد الُمتأصلة والمستنِدة إلى الجماعات، وإن مثل هذا النهج لا يقتضي التركيز على تشتت التوزيعات أحادية الُمتغير، مثل **عدم المساواة في الدخل**[6] والعمر الُمتوقَّع وحسب؛ بل تقتضي التركيز كذلك على الارتباطات الُمتبادلة فيما بينها[7].إن الإنصاف يعزز تخفيض أعداد الفقراء الذين عادًة ما يكون لهم قدر من الصوت المسموع والدخل والُقدرة على الحصول على الخدمات أقل مما لمعظم الناس الآخرين.

[6] **عدم المساواة الدولية** :وتقاس بالفارق في مؤشرات مستوى المعيشة المتوسطة، التي تختلف باختلاف طريقة حساب الناتج أو عن طريق سعر الصرف الجاري (P.P.P) .الداخلي الخام للفرد، وباستعمال سعر الصرف لتعادل القدرات الشرائية لتوزيع دخل العائلات، Theil أو عن طريق معامل GINI ،

- **عدم المساواة داخل البلدان :**التي يتم حسابها عن طريق معامل أو عن طريق الفارق بين الدخل المتوسط ل % 10 من الأغنياء و % 10 من الفقراء في البلد.

-**عدم المساواة العالمية :**التي يتم قياسها بافتراض سكان العالم كمجموعةٍ واحدة، واستعمال الطريقة الثانية لقياس عدم المساواة.

[7] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم : 2006 الإنصاف والتنمية، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2006 ، ص19 .

المحاضرة 05:

3. مبدأ تكامل عناصر التنمية:

وتتمثَّل تلك العناصر في البيئة والسكان وعملية التنمية ذاتها، وهي العناصر التي تعرِف تغيراتٍ مستمرة، قد تكون تلك التغيرات متناسقة، وقد تكون غير ذلك .ويعتمد ذلك على مدى معرفة العلاقة بين تلك العناصر، وهي العلاقة التي يمكن معرفتها إذا أخذنا هذه العناصر مثنى.

1.3 العلاقة بين السكان والتنمية[8]:

هي علاقة التأثير والتأثُّر بين كل من عملية التنمية والنمو السكاني .حيث تتسبب التنمية في انخفاض واستقرار معدلات النمو السكاني، من خلال زيادة الدوافع التي تدفع الناس لتكوين أسرٍ صغيرة ذات مستوى معيشي مرتفع، بينما النمو السكاني يؤثِّر أيضًا على التنمية بعدة اتجاهات؛ فهو يرفع الطلب الكلي، ومن ثم يحرك التنمية والنمو الاقتصادي، لذلك اعتبره المالتوسيون الجدد مصدرًا للثروة؛ لأنه يدفع إلى التقدم التكنولوجي في الزراعة، وهو ما يسمى بالضغط الخلاق، بينما ترى الدول ُالمتقدمة أن انخفاض معدل الخصوبة ضروري للتنمية؛ لأن انخفاض معدل الخصوبة يزيد من فرص مشاركة النساء في قوة العمل، ويؤدي إلى صغر حجم الأسرة، وتحسين مستوى معيشة أطفالها، من حيث التعليم والصحة والغذاء والرعاية النفسية – العاطفية؛ مما ينمي مستوى الذكاء لديهم، ويسمح لهم بارتفاع متوسط العمر ُالمتوقَّع لديهم.

وإذا كانت السياسة القائمة على انخفاض معدل الخصوبة على المدى الطويل ضروريَّة دون شك، فإنه على المدى القصير تعتبر السياسة المركَّبة من محاربة الفقر، محاربة نقص التغذية المستمر،

[8] محي الدين حمداني، (2009)، مرجع سابق، ص95.

محو الأمية (خاصّة عند النساء)، تحسين الصحة (خصوصًا الجنسية منها)، توسيع الأنشطة (خصوصًا

مساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية)، أكثر أهمية.

2.3 العلاقة بين السكان والبيئة:

إذا كان مقبولا عمومًا القول بأن الظروف البيئية لها تأثير على الخصائص الديغرافية، فإن قضية تأثير النمو الديغرافي على البيئة عرفت نقاشًا سياسيًا مكثّفًا ربط بين النمو الديغرافي والتنمية . حيث يرجع البعض ما تعرفه طبقة البيوسفير إلى ذلك، ويتح دث البعض الآخر عن الخطر الديمغرافي ويعتبرون أن حركيته هي السبب ، (***Brown*** و(1991) ***Ehrlich*** 1996) ،(1972) ***Meadows*** الرئيسي في تده ور البيئة؛ بسبب الضغط على التربة واستعمالها . و يعتبر البعض أن الانفجار السكاني في العالم الثالث في ذاته هو أو ُ ل الكوارث البيئية التي أصابت الإنسانية.

ويمكن أن يكون الانتقاد اُلموجه للسكان أكثر راديكالية؛ لأن كل الأمراض الاجتماعية والمجاعات والاصطدام بين المجموعات الغنية والفقيرة، والتصحر، والتدهور البيئي، وتدهور التنوع البيولوجي، وزيادة عدد العاهات الوراثية، والاحترار الكوكبي، كلها ناتجٌة عن الانفجار السكاني في النمو الديمغرافي مصدرًا ممكنًا للتقدم؛ إذ أقر ***Ester Bosenrup*** ويرى(1992 ***Cousteau***). العلم بأن الإنسان ليس مجرد متغيرٍ عددي يمكن التحكُّم به وفقًا لأغراض التنمية، بل هو محور التنمية

وهدفها، وأن الاستثمار في الإنسان وفي صحته وتعليمه هو ركيزة النمو الاقتصادي ألمطرد [9]غير أن الدراسات لم تستطع صياغة دالةٍ توضح بدقة انعكاس النمو الديمغرافي على البيئة.

3.3 العلاقة بين التنمية والبيئة:

تتضح انعكاسات الظروف البيئية على التنمية عمومًا من :المناخ، التربة) التركيب، الانحدار، التضاريس، الموارد المائية التي هي عناصر ضرورية لتطوير الفلاحة، بينما الموارد الطبيعية الطاقة، المعادن تؤهل التنمية الصناعية (زراعة غذائية، نسيج، الصناعات الثقيلة) .بينما قضية انعكاس التنمية على البيئة هي محلُّ نقاش؛ حيث يعتبر البعض أن أنشطة الإنتاج الإنسانية تنال من البيئة .ويشير تقرير قمة الأرض إلى هذا في إحدى فقراته بالقول أنه للوصول إلى استدامة التنمية، ينبغي أن تكون حماية البيئة جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن أن يؤخذ هذا العنصر بمعزلٍ عن بقية العناصر.

وقد أشار التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية إلى أن البيئة والتنمية ليسا تحديين منفصلين بل هما شريكان متلازمان لا يمكن الفصل بينهما، ولا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدةٍ من موارد بيئية متداعية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما يهمل النمو تكاليف تدهور البيئة؛ لذلك يجب إقامة التوازن بين اعتبارات التنمية ومقتضيات حماية البيئة.

4.مبدأ توسيع مفهوم رأس المال[10]:

[9] بتول شكوري، (2004)، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، مداخلة في المنتدى العربي للسكان، بيروت، 19 نوفمبر 2004 ، ص4.

[10] محي الدين حمداني، (2009)، مرجع سابق، ص97.

يعتبر رأس المال من أكثر عناصر الإنتاج إثارَة للجدل من حيث التعريف، وأكثرها تعددًا من حيث الأنواع، وأبرزها تمييزًا بين التقدم والتخلُّف .ورغم التنوع في المفاهيم والتعدد في الأشكال، فإن الاقتصاديين متفقون على أن:

1-رأس المال بمختلف أنواعه كعنصرٍ للإنتاج يلعب دورًا هامًا في العملية الإنتاجية لا يقلُّ أهميَّة عن

دور الموارد الطبيعية والعمل.

2-يختلف عن العنصرين السابقين في كونه مشتق منهما.

وإذا كانت النظريات السابقة تحصر رأس المال في عددٍ قليل جدًا من الأنواع، إلا أن رأس المال وفقًا لمفهوم التنمية المستدامة يتضمن عناصر أخرى، هذا بالإضافة إلى الأهمية التي تلعبها القيم الثقافية للمجتمعات في استدامة التنمية.

5.مبدأ التطور التكنولوجي:

إن تاريخ الجهد الإنساني يحوي العديد من مظاهر النجاح في التغلُّب على الحدود الطبيعية واجتيازها ودفعها إلى الوراء، كالنمو الاقتصادي والسكان، وذلك بواسطة سلاسل من القفزات التكنولوجية التي تزداد أهميتها مع زيادة قدرتها في إزالة أو مد الحدود للنمو في السكان ورأس المال.

لذلك أصبح التقدم التكنولوجي في صلب الاهتمام بالتقدم البشري وسير التنمية .غير أنه لا يجب أن نضع ثقَة عمياء في التكنولوجيا، بل يجب قبل البدء في نقلها وتطبيقها أن نعرف الآثار الجانبية، سواءً الطبيعية منها أو الاجتماعية، إذا ما ُأدخل هذا التطور التكنولوجي على نطاقٍ

واسع، وألمتغيرات الاجتماعية التي تكون ضروريَة قبل تبني هذا التطور، والوقت الذي يستغرق لإنجازها، والحدود التي سوف ينجح التطور في إزالتها.

✓ **أصناف التكنولوجيا:**

إن تأثيرات التكنولوجيا تعتمد على أصناف التكنولوجيا ألمستعملة، والتي يمكن أن نذكر منها:

التكنولوجيا ألمحايِد :والتي تحدث عندما يؤدي التغير التكنولوجي إلى مضاعفة إجمالي الإنتاج؛ بحيث يكون مماثلا لمضاعفة عوامل الإنتاج، حيث يكون هناك ثبات في غلة الحجم.

التقدم التكنولوجي ألموفِّر للعمل: الذي يعني تحقيق مستوياتٍ مرتفعة للناتج بنفس كمية مدخلات العمل ورأس المال؛ وبالتالي فالآلات المختلفة والعديدة يمكن تصنيفها كنواتج للتقدم التكنولوجي **ألموفِّر** للعمل.

المحاضرة 06:

أهداف التنمية المستدامة

1. أهداف التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي تطلُّع عالمي يتطلّب تعاوناً دولياً ومسؤولية مشتركة لتحقيق المزيد من المنفعة المشتركة .وقد أكدت الإعلانات العالمية المتتالية ووثائق السياسات التي صدرت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو د ي جانيرو، البرازيل، في عام 1992، أن التنمية المستدامة تمثل خطة عالمية .وفي الفقرة 247 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة،'' المستقبل الذي نصبو إليه''، دعا رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيع والمستوى إلى أن تكون الأهداف ذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق على نحو شامل في جميع البلدان مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة[11].

وتواجه مجتمعاتنا تحديات هائلة :ندرة الموارد، وتغير المناخ، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة، ضمن تحديات أخرى كثيرة .وتستلزم هذه التحديات تغييرات جذرية يتعين على منظومة الأمم المتحدة بأسرها وشركائها المساعدة في تحقيقها .ودور الأمم المتحدة في هذا التحول يتمثل في مساعدة البلدان على تنفيذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخطة عام 2030 بطريقة متوازنة ومتكاملة. تعتبر أهداف التنمية المستدامة هي دعوة جميع البلدان الفقيرة والغنية والمتوسطة

[11] د. عاطف عبد الحميد، (2019)، اسهام الحركة الكشفية في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الكشفي العربي، مصر، ص5.

الدخل للعمل لتعزيز الازدهار مع الأخذ بالاعتبار حماية كوكب الأرض .وتدرك هذه الأهداف بأن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي كما وتتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل مع معالجة تغير المناخ وحماية البيئة، ويمكن تحديد أهداف التنمية المستدامة فيما يلي[12]:

الهدف1 : القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمال.

الهدف4: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

[12] أهداف التنمية المستدامة - https://ncw.gov.eg/ar/2030

الهدف7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

الهدف8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف9: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود ، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

الهدف10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف15: حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

2.المجالات التي ركزت عليها أهداف التنمية المستدامة[13]:

تحفز أهداف وغايات التنمية المستدامة العمل الذي تنتهجه الدول والحكومات لتحقيق تلك الأهداف والغايات في مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية ولكوكب الأرض وهذه المجالات تتمثل في:

✓ **الناس** : فأهداف التنمية المستدامة تؤكد على إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي.

✓ **الكوكب** : تصمم أهداف التنمية المستدامة على حماية كوكب الأرض من التدهور، بطرق منها توخي الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ، حتى يمكن له دعم احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

✓ **الازدهار** : أحد المجالات الأساسية لأهداف التنمية المستدامة كفالة أن يتمتع جميع الناس بحياة يظلها الرخاء تلبي طموحاتهم، وأن يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة.

✓ **السلام** : من الركائز الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التشجيع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعاً لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف .فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة.

✓ الشراكة : من الأهمية بمكان حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 من

[13] د. عاطف عبد الحميد، (2019)، مرجع سابق، ص9.

خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بوجهٍ خاص على احتياجات الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ستتحسن حياة الجميع وسيتحول عالمنا إلى الأفضل.

المحاضرة 07:

مؤشرات التنمية المستدامة

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم ما مدى تقدم الدول والمؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية، وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن الواحد والعشرين التي حددتها منظمة الامم المتحدة وهي كالتالي[14]:

1. المؤشرات الاجتماعية:

وتعني توفير الظروف للدول والبشر حتى يتمكنوا من تحقيق:

1.1) المساواة الاجتماعية وتحقيق عدالة توزيع الثروة ومكافحة الفقر، وتم اختيار مؤشرين لقياس مدى تحقيق الدول للعدالة الاجتماعية وهما: (نسبة السكان تحت خط الفقر، ومقدار التفاوت بين الفئة الأغنى والاكثر فقرا في المجتمع).

2.1) الرعاية الصحية المناسبة لجميع أفراد المجتمع، وخاصة المناطق النائية والأرياف مع السيطرة على الأمراض المتوطنة والوبائية الناجمة عن تلوث البيئة، واهم هذه المؤشرات (العمر المتوقع عند الولادة، معدل وفيات الامهات والاطفال، الرعاية الصحية، الإطارات الطبية والشبه الطبية، الهياكل الصحية الموفرة، الإنفاق على المجال الصحي).

3.1) التعليم الذي يعتبر أحد أهم حقوق الانسانية، لأنه السبيل الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة لأي مجتمع من المجتمعات، وذلك من خلال إعادة توجيه نحو التنمية ومجالاتها، وزيادة

[14] المجلس الأعلى للتعليم، التنمية المستدامة، قطر

فرص التدريب وتوعية الطبقات الفقيرة بأهمية التعليم ومن مؤشرات قياس مدى تقدم الدول في مجال التعليم(نسبة الامية، مدى استمرار الطلبة في مسيرة التعليم، نسبة الانفاق على التعليم والبحث العلمي، عدد الباحثين بالنسبة للمليون نسمة، نسبة البراءات العلمية، نسبة النشر العلمي).

4.1) السكن والسكان، حيث يؤثر النمو السكاني السريع، وهجرة السكان من الريف إلى المدينة في تحقيق تنمية مستدامة وتؤدي إلى إفشال خطط التخطيط الاقتصادي والعمراني للدول، وتم اعتماد مؤشرات التالية (معدل النمو السكاني، الكثافة السكانية، معدل التمدن، نصيب الفرد من الابنية العمرانية، عدد الأفراد في الغرفة الواحدة...).

5.1) الامن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم بتحقيق العدالة والديموقراطية والسلام الاجتماعي، ويتم قياس ذلك بمؤشر نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

2. المؤشرات الاقتصادية:

وتشمل قضايا البنية الاقتصادية وانماط الإنتاج والاستهلاك في الدول ومنها:

- البنية الاقتصادية: حيث يتم تقييم أداء الدول من خلال (نصيب الفرد من الناتج المحلي، والميزان التجاري، نسبة المديونية الخارجية والمحلية في الدخل القومي للدول الفقيرة، ومدى المساعدات التي تقدمها الدول الغنية).
- أنماط الانتاج والاستهلاك: حيث تحولت معظم الدول إلى الانماط الاستهلاكية وانماط الانتاج الغير المستدامة والتي تستنزف الموارد بشكل غير مدروس وخاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى، وتقاس مؤشرات الانتاج والاستهلاك (مدى كثافة استخدام الموارد في الانتاج، معدل استهلاك الفرد للطاقة، كميات النفايات تدويرها، مدى توافر المواصلات).

3. المؤشرات البيئية:

وتتمثل في مجموعة من القضايا البيئية التي نعايشها حاليا ومنها:

1.3 التغيرات في الغلاف الغازي للأرض، والاحتباس الحراري وثقب الأوزون، ومواجهته من خلال العمل على معالجة التلوث الهوائي المتخطي الحدود، وتحسين نوعية الهواء من خلال برتوكولات كيوتو ومونتريال.

2.3 استخدامات الأراضي من خلال حمايتها من التدهور البيئي، ومكافحة التصحر ووقف إزالة الغابات الخضراء والزحف العمراني على الاراضي الزراعية، مع العمل على تحقيق تنمية مستدامة لإنتاج الزراعي والغابي ولرعوي.

3.3 المسطحات البحرية وحمايتها بالحد من تلوث البحار ووقف طرائق الصيد الجائر، وتنمية الثروة السمكية وحماي الانواع المعروضة للانقراض، إضافة إلى حل مشكلة ارتفاع منسوب سطح البحر في السنوات القادمة مما قد يهدد بإغراق مساحات شاسعة من الجزر واليابسة.

4.3 مصادر مياه العذبة حيث يعاني 35% من سكان العالم من شح مائي خطير، وتنبه المنظمات العالمية إلى حروب القرن الواحد والعشرين ستكون بسبب مصادر المياه والنزاع الدولي عليها، ويتم قياس التنمية المستدامة عن طريق (مدى نوعية المياه، الكميات المتوفرة، نصيب الفرد من المياه العذبة النظيفة).

4. المؤشرات المؤسسية:

* الاكار المؤسسي يشمل انشاء أطر مؤسسية مناسبة لتطبيق التنمية المستدامة من خلال وضع استراتيجية وطنية لكل دولة، إضافة إلى التوقيع على الاتفاقيات العالمية في مجال التنمية المستدامة.

* قدرة مؤسسات الدول على تحقيق التنمية المستدامة من خلال الامكانيات البشرية والعلمية والاقتصادية والسياسية.